مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 312، جنيف، تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 **الوثيقة: GB.312/PFA/2**

قسم البرنامج والميزانية والإدارة
جزء البرنامج والميزانية والإدارة

PFA

البند الثاني من جدول الأعمال

استخدام حساب البرامج الخاصة

لمحة عامة

ملخص

مقترحات مقدمة إلى مجلس الإدارة لتمويل العمل عالي الأولوية بميزانية تبلغ ٤,٢ مليون دولار أمريكي بموجب حساب البرامج الخاصة، الناجم عن الفائض في الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ كمتابعة للقرارات التي اتخذها مجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠١١.

الانعكاسات السياسية

بغية تعزيز قدرة المكتب على تقديم الخدمات إلى الهيئات المكونة في المجالات التالية: الحماية الاجتماعية، إدارة العمل وتفتيش العمل، العمال المنزليون، المهارات من أجل الاستخدام، العمالة والاستثمار في البنية التحتية، الإنتاجية، الأجور والمفاوضة الجماعية، العمل اللائق لصالح الشباب.

الانعكاسات القانونية

لا توجد.

الانعكاسات المالية

تستلزم الموارد من حساب البرامج الخاصة موافقة مجلس الإدارة بالنسبة إلى الأنشطة عالية الأولوية لفترة محددة من الزمن والتي لم يخصص لها خلاف ذلك أي اعتماد في الميزانية العادية للمنظمة.

القرار المطلوب

الفقرة ٣٢.

إجراءات المتابعة المطلوبة

تنفيذ المقترحات التي يقدمها المكتب بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

الوحدة مصدر الوثيقة

مكتب البرمجة والإدارة.

الإحالات إلى سائر وثائق مجلس الإدارة وصكوك منظمة العمل الدولية

الوثيقة GB.312/POL/2؛ الوثيقة GB.310/PFA/3؛ الوثيقة GB.310/PV.
اللائحة المالية لمنظمة العمل الدولية.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

المقدمــة

١. اتخذ مجلس الإدارة في دورته ٣١٠ في آذار/ مارس ٢٠١١ قراراً بشأن استخدام ١٤,٤ مليون دولار أمريكي من الموارد المتاحة في حساب البرامج الخاصة، الناجم عن فائض في الدخل قدره ١٨٥٧٠١١٧ دولار أمريكي عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩[١]. وكان قد وضع جانباً مبلغ قدره ٤,٢ مليون دولار أمريكي من أجل القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة في المستقبل[٢].

٢. ويكون استخدام الموارد المنقولة إلى حساب البرامج الخاصة رهناً بالموافقة المسبقة من مجلس الإدارة، على أن تُستخدم لتمويل الأنشطة عالية الأولوية لفترة محددة من الزمن، التي لم يخصص لها خلاف ذلك أي اعتماد في الميزانية التي اعتمدها المؤتمر والتي لا تستلزم أي طلب تمويل إضافي لاحق[٣].

٣. وقد وضعت المقترحات المنبثقة عن ذلك في ضوء وجهات النظر التي أعربت عنها لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في آذار/ مارس ٢٠١١، والقرارات التي اتخذها مؤتمر العمل الدولي في حزيران/ يونيه ٢٠١١، والاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، وأيضاً كاستجابة للطلبات الملحة للدعم التقني. بالإضافة إلى ذلك، تهدف هذه المقترحات إلى تلبية الطلبات الملحة التي تقدمت بها مجموعة العشرين مؤخراً إلى منظمة العمل الدولية، وإلى ضمان تحقيق النتائج المتوقعة في الوقت المناسب.

جدول ملخص للإنفاق المقترح

مقترحات للتمويل من حساب البرامج الخاصة		بالدولار الأمريكي
(أ)	متابعة القرارات الصادرة عن المؤتمر في ٢٠١١ بشأن: الحماية الاجتماعية؛ إدارة العمل وتفتيش العمل؛ العمال المنزليون	1 800 000
(ب)	الاستجابة لطلبات الدعم التقني بشأن: منصة تقاسم المعارف المتعلقة بالمهارات من أجل الاستخدام؛ العمالة والاستثمار في البنية التحتية؛ نمو الإنتاجية؛ الأجور والمفاوضة الجماعية	1 600 000
(ج)	العمل اللائق لصالح الشباب	800 000
المجموع		**4 200 000**

٤. المقترحان (أ) و(ب) مخطط لهما بحيث يُستكملان بنهاية عام ٢٠١٣. والمقترحات تكمّل بعضها بعضاً ولكنها لا تتداخل مع الإجراءات المخطط لها في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

متابعة القرار الصادر عن المؤتمر بشأن المناقشة المتكررة عن الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) (٦٥٠٠٠٠ دولار أمريكي)

٥. إنّ القرار الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته المائة (٢٠١١) يدعو منظمة العمل الدولية إلى "... مساعدة الدول الأعضاء ... لدعم تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية ذات بعدين بهدف مد نطاق تغطية الضمان الاجتماعي، بما في ذلك أرضيات حماية اجتماعية وطنية، في السياق الأعم للأطر السياسية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الشاملة"[٤].

[١] الوثيقة GB.310/PFA/3.

[٢] الوثيقة GB.310/PV، الفقرة ١٣١.

[٣] اللائحة المالية لمنظمة العمل الدولية، المادة ١١(٩).

[٤] الاستنتاجات بشأن المناقشة المتكررة عن الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، جنيف، ٢٠١١، الفقرة ٣٥(أ).

٦. كما يدعو القرار منظمة العمل الدولية إلى "... تقوية الدور الريادي لمنظمة العمل الدولية في تعزيز أرضية الحماية الاجتماعية، على المستويين الدولي والوطني، بمشاركة الهيئات المكونة وبالشراكة مع المنظمات الدولية الأخرى"[٥].

٧. وفي الاستنتاجات التي خرج بها وزراء العمل والاستخدام في مجموعة العشرين، في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ "... أوصوا بأن تقوم جميع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بتعزيز اتساق وتنسيق السياسات بشأن أرضيات الحماية الاجتماعية على الصعيد الدولي، وحشد درايتها ومواردها من أجل دعم الإجراءات الوطنية على نحو منسق"[٦].

٨. وفي منظومة الأمم المتحدة، وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، تنسّق منظمة العمل الدولية المبادرة الصادرة عن مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن أرضية الحماية الاجتماعية، والتي تشمل ائتلافاً من المنظمات الدولية والوكالات المانحة الوطنية والمنظمات الدولية غير الحكومية، دعماً لنهج أرضية الحماية الاجتماعية.

٩. من شأن هذا المقترح أن يمكّن منظمة العمل الدولية من تسريع الدعم الذي تقدمه إلى التنسيق فيما بين الوكالات واتساق السياسات على المستويين العالمي والإقليمي، والإجراءات المتضافرة في ما لا يقل عن خمسة بلدان ترغب في إرساء أرضيات للحماية الاجتماعية. ومن شأن البراهين المستمدة من هذه التجارب أن تسهم في إظهار جدوى وفعالية مختلف نماذج أرضيات الحماية الاجتماعية الوطنية. ويستكمل هذا المقترح المكون الخامس في خطة العمل الواردة في الوثيقة GB.312/POL/2.

متابعة القرار الصادر عن المؤتمر بشأن إدارة العمل وتفتيش العمل (٥٥٠٠٠٠ دولار أمريكي)

١٠. سلطت مناقشة المؤتمر الضوء على ندرة البيانات المتعلقة بإدارة العمل وتفتيش العمل على الصعيدين الوطني والدولي، والتي يحول دون تواجدها تباين كبير بين المفاهيم والتعاريف والمؤشرات. وشددت على الأهمية البالغة في الحصول على بيانات أفضل، بما فيها البيانات المقارنة فيما بين البلدان، سعياً إلى تحقيق الأهداف التي ترمي إليها سياسات إدارة العمل وتفتيش العمل.

١١. وتدعو الفقرة ٢٢(٦) من الاستنتاجات المكتب إلى: "تصميم منهجية لجمع وتحليل البيانات الإحصائية الوطنية الأساسية، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، للسماح بمقارنة البيانات دولياً ووضع معالم مرجعية بشأن خدمات وأنشطة التفتيش، تكون متاحة أمام الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية".

١٢. ويُقترح وضع منهجية تقوم على تحليل لأفضل الممارسات، لجمع البيانات الإحصائية الأساسية بشأن الجوانب الرئيسية للخدمات والأنشطة المتعلقة بتفتيش العمل. وسيعمل برنامج إدارة العمل وتفتيش العمل جنباً إلى جنب مع إدارة الإحصاءات والمكاتب الإحصائية الوطنية ومع الخبراء في مجال إدارة العمل وتفتيش العمل، من أجل وضع مقترح يتضمن تجميعاً وتحليلاً أوليين للبيانات المتاحة واختبار المؤشرات المقترحة والتشاور على نطاق واسع مع الخبراء الوطنيين، بمن فيهم خبراء من منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال.

[٥] المرجع نفسه، الفقرة ٣٥(هـ).

[٦] الاستنتاجات الصادرة عن مؤتمر وزراء العمل والاستخدام في مجموعة العشرين، باريس، ٢٦ و٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠، الفقرة ١٦. متاح على الموقع التالي:
http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/how-the-ilo-works/multilateral-system/g20/WCMS_164260/lang--en/index.htm.

متابعة القرار الصادر عن المؤتمر بشأن الجهود المبذولة لجعل العمل اللائق واقعاً بالنسبة إلى العمال المنزليين في كافة أنحاء العالم
(٦٠٠٠٠٠ دولار أمريكي)

١٣. يتسم مجالان من مجالات العمل المقترحة في القرار بالأهمية بالنسبة إلى العمل الوطني الفعال دعماً لاتفاقية العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ١٨٩)، لا سيما في: "١" تقاسم المعارف والمعلومات والممارسات الجيدة بشأن العمل المنزلي فيما بين الشركاء الثلاثيين؛ "٢" تعزيز بناء قدرات الشركاء الاجتماعيين.

١٤. وقد شدد أعضاء لجنة العمال المنزليين والهيئات المكونة من عدة بلدان على أهمية المعلومات الموثوقة وواسعة القاعدة بشأن العمل المنزلي والنهج بغرض التنظيم وتلاقح المعارف والخبرات فيما بين البلدان.

١٥. ولكسب الزخم في مجال العمل هذا غير المسبوق بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية، وإظهار جدوى العمل المرتبط بالاتفاقية رقم ١٨٩ في سياقات مختلفة، سيقوم هذا المقترح بتعزيز بناء قدرات الشركاء الثلاثيين على المستوى الوطني من خلال ستة منتديات سياسية إقليمية لتقاسم المعارف، وتجميع حزمة من المعلومات والأدوات التحليلية وأدوات الدراية من أجل تصميم وتطبيق التدابير الوطنية التي تنهض بالعمل اللائق لصالح العمال المنزليين. وستجمع منتديات تقاسم المعارف بلداناً مختارة قامت بتنفيذ تدابير قانونية وسياسية توسّع نطاق حماية اليد العاملة والحماية الاجتماعية لتشمل العمال المنزليين، بالإضافة إلى بلدان تعهدت باعتماد التدابير المتعلقة بتوفير العمل اللائق للعمال المنزليين. وسوف توضع حزمة الأدوات من المعارف المستمدة من هذه المنتديات وغيرها من الدراسات، وسوف تركّز على خمسة مواضيع رئيسية، هي: الأجور بما في ذلك تحديد الحد الأدنى للأجور، وقت العمل، الحماية الاجتماعية، السلامة والصحة المهنيتان، الإنفاذ، تفتيش العمل.

منصة تقاسم المعارف المتعلقة بالمهارات من أجل الاستخدام
(٦٠٠٠٠٠ دولار أمريكي)

١٦. في الاستنتاجات المتعلقة بالمناقشة المتكررة عن العمالة، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته التاسعة والتسعين عام ٢٠١٠، طُلب من المكتب دراسة إنشاء وإدارة "مصرف عالمي للمعارف" بشأن التعليم والمهارات والتعلم المتواصل، كوسيلة من أجل "توسيع نطاق دوره القيادي في تنمية المهارات، استناداً إلى استراتيجية التدريب الخاصة بمجموعة العشرين والتي أعدتها منظمة العمل الدولية، من خلال توثيق المعلومات حول الأساليب الناجحة وفي ظل أية ظروف وبأية موارد، ومن خلال تحسين نشر هذه المعلومات..."[٧].

١٧. وخلال مؤتمر قمة سيول، اعتمد قادة مجموعة العشرين خطة عمل متعددة السنوات بشأن التنمية (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠). ودعت الدعامة بشأن تنمية الموارد البشرية في خطة العمل هذه البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واليونسكو إلى إنشاء "فريق موحد ومنسّق" لدعم البلدان النامية ذات الدخل المنخفض على تعزيز المهارات من أجل استراتيجيات العمالة. وتشمل خارطة الطريق المعدة لتنفيذ هذه الولاية إنشاء منصة عالمية لتقاسم المعارف بين القطاعين العام والخاص وشبكة لتعزيز تنمية المهارات.

١٨. ومن شأن منصة تقاسم المعارف المتعلقة بالمهارات من أجل الاستخدام أن توفر مورداً آلياً مباشراً لصانعي السياسات وقطاعات الأعمال على المستويين العام والخاص، وممثلي العمال ومؤسسات التعليم والتدريب المهنيين وممثلي المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والوكالات الثنائية ومتعددة الأطراف. وسوف تربط هذه المنصة المؤسسات الدولية والمراكز الوطنية المعنية بالتعليم والتدريب المهنيين، ومؤسسات التدريب والشركاء الاجتماعيين والقطاع الخاص وتعزز تبادل المعارف والاستراتيجيات والمواد التدريبية.

١٩. ومن شأن هذا المقترح أن يحفز العمل الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية، بما في ذلك شبكة تطوير المهارات التابعة لمركز البلدان الأمريكية لتنمية المعارف في ميدان التدريب المهني، إلى جانب شبكات مماثلة

[٧] الاستنتاجات بشأن المناقشة المتكررة عن العمالة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٩، جنيف، ٢٠١٠، الفقرة ٣٣ "١".

في أقاليم أخرى، بالتعاون مع المنظمات والمؤسسات الشريكة ذات الصلة، من أجل وضع مضامين منصة المعارف وإعداد تصاميم الويب الداعمة وإرساء شبكة للمستخدمين تتمحور حول منصة عالمية.

العمالة والاستثمار في البنية التحتية: منهجية التقييم (٥٥٠٠٠٠ دولار أمريكي)

٢٠. ذكّر الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١) بأهمية الاستثمار في البنية التحتية بالنسبة إلى الأقاليم النامية. كما أن خطة عمل اسطنبول، الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً (أيار/ مايو ٢٠١١) وتوافق آراء سيول بشأن التنمية من أجل تقاسم النمو والمجموعة رفيعة المستوى بشأن الاستثمار في البنية التحتية، التي أطلقتها مجموعة العشرين برئاسة فرنسا، بالإضافة إلى مصارف التنمية الإقليمية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كلها سلطت الضوء على الحاجة إلى تكثيف الاستثمار في البنية التحتية في الأقاليم النامية.

٢١. وخلال انعقاد الحلقة الدراسية الإقليمية الرابعة عشرة الموجهة لمستخدمي الأساليب القائمة على اليد العاملة (أكرا، غانا، ٥-٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١)، دعت مائدة مستديرة وزارية منظمة العمل الدولية إلى: "... الاستمرار في التزامها مع شركاء التنمية الدوليين الآخرين (...) لزيادة المعارف والاتساق بشأن دور الاستثمارات كثيفة العمالة في البنية التحتية والقطاعات الأخرى، ولتعزيز قدرتها على توفير الدعم التقني الاستشاري بشأن أفضل الممارسات وبناء القدرات وتقاسم المعارف مع التشديد على التوعية وتقييم الآثار على العمالة"[٨].

٢٢. والاستثمار في البنية التحتية يولّد الوظائف. غير أنّ القدرة الفعلية والمحتملة التي تتمتع بها مثل هذه الاستثمارات على توليد فرص العمل، تتوقف على مجموعة واسعة من التقديرات التي تتباين بحسب البلدان ونوع البنية التحتية ومجموعة المعدات المستخدمة. وسوف يقوم هذا المقترح بتجميع المعارف والبيانات القائمة في أداة مرجعية واحدة. بالإضافة إلى ذلك، يسعى المقترح، بالتعاون مع مصارف التنمية الإقليمية والبنك الدولي، إلى توفير مجموعة من المعايير لإجراء تقييم مسبق للأثر المتوقع لمختلف فئات الاستثمار في البنية التحتية على العمالة. ومن شأن ذلك أن يسهّل استخدام معيار تقييم العمالة في تقدير مشاريع الاستثمار في البنية التحتية. وسوف يجمع المقترح الخبرات التقنية والاقتصادية والإحصائية في البلدان وفي منظمة العمل الدولية. وسوف يجري التحقق من صحة النتائج خلال ورشة عمل تقنية تضم أخصائيين من منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال.

نمو الإنتاجية والأجور والمفاوضة الجماعية: دروس عن الممارسات الحسنة (٤٥٠٠٠٠ دولار أمريكي)

٢٣. إنّ تعزيز المفاوضة الجماعية السليمة هدف أساسي من أهداف منظمة العمل الدولية جاء التذكير به في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة. وهو يشكل نتيجة أساسية في إطار البرمجة الاستراتيجية للمنظمة، مع الإنجازات الكبيرة التي تحققت في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ والكثير من الإنجازات المخطط لها للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وأشار الاجتماع الثلاثي رفيع المستوى بشأن المفاوضة الجماعية، المنعقد في ٢٠٠٩، إلى عدد من المجالات التي تستوجب المزيد من الاهتمام.

٢٤. ونتيجة للأنشطة الترويجية لمنظمة العمل الدولية، هناك تزايد في الاهتمام الذي توليه الدول الأعضاء في المنظمة للمفاوضة الجماعية. ويُطلب من منظمة العمل الدولية أكثر فأكثر تقديم المشورة إلى البلدان والشركاء الاجتماعيين بشأن مسائل محددة تتعلق بالمفاوضة الجماعية وسياسة الأجور واتفاقات الأجور.

٢٥. وهناك قاعدة عامة تدافع عنها منظمة العمل الدولية وعلم الاقتصاد مفادها أنّ الأجور تتبع التحسينات التي تطرأ على الإنتاجية. وعندما ترتفع الأجور بشكل أسرع من نمو الإنتاجية، تخسر المنشآت من قدرتها على المنافسة. وعندما تتخلف الأجور عن الزيادة التي تشهدها الإنتاجية، فإنّ ذلك يكبح طلب المستهلك. وتشمل

[٨] بيان صادر عن وزراء الحكومة المحلية والتنمية الريفية والبيئة والطرقات والنقل والأشغال العامة والعمل، الفقرة (أ).

التساؤلات الأساسية ما يلي: كيفية قياس الإنتاجية والأجور؛ استناداً إلى أية مؤشرات وبيانات؛ في الإشارة إلى أي إطار زمني؛ وما إذا كانت المتوسطات الوطنية أو القطاعية أو الإقليمية هي المعايير المرجعية ذات الصلة.

٢٦. واستكمالاً للعمل المخطط له في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بشأن تعزيز مؤسسات الحوار الاجتماعي وقدرة الشركاء الاجتماعيين، من شأن هذا العمل أن يجمّع دروساً من الممارسات الجيدة بشأن تفاصيل تتعلق بالمفاوضة على الأجور مقارنة بالإنتاجية. وسيجري الاضطلاع بتحليل مفصل لتجارب تتعلق بالمفاوضة تتراوح بين ١٠ و١٢ تجربة، تتبعها عملية التأكد من صحتها من جانب خبراء من الحكومات ومن منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال.

العمل اللائق لصالح الشباب (٨٠٠٠٠٠ دولار أمريكي)

٢٧. شدد الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١) على معاناة الشباب في ضمان وظائف لائقة ودورهم في صنع السياسات المجتمعية، ودعا الاجتماع الشركاء الاجتماعيين الاستباقيين إلى تعزيز العمل اللائق لصالح الشابات والشبان. كما شدد اجتماع مجموعة العشرين لوزراء العمل والاستخدام (أيلول/ سبتمبر ٢٠١١) على دور التعليم والتدريب في إعداد الشباب للعمالة وأنشأ فريق عمل بشأن العمالة تحقيقاً لهذا الغرض.

٢٨. وقرر مجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠١١ إدراج بند بشأن عمالة الشباب في جدول أعمال الدورة الواحدة بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي (حزيران/ يونيه ٢٠١٢).

٢٩. ويسعى هذا المقترح إلى استكمال التدابير الجارية تحضيراً لمناقشة المؤتمر بشأن عمالة الشباب في عام ٢٠١٢، والاستعداد بشكل أفضل لأي إجراءات متابعة قد يتخذها المؤتمر في المستقبل. وهو يستكمل كذلك العمل المخطط له بموجب المؤشر ٢-٥ بشأن عمالة الشباب في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٣٠. وسيتم توثيق مجموعة من الممارسات وسوف تنشأ شبكة من الأخصائيين بشأن عمالة الشباب. وسيجري تحديداً بحث ما يلي: البرامج والأدوات من أجل عمالة الشباب في المدن الكبرى؛ دور مؤسسات التدريب المهني والجامعات في توقع الطلب على المهارات وتسهيل توافق المهارات مع التوظيف؛ الدور الذي تلعبه جمعيات الشباب والشبكات الاجتماعية ومعارض الوظائف والإنترنت في تمكين التواصل المباشر بين الباحثين عن عمل من الشباب وأصحاب العمل المحتملين في مجال البحث عن العمل؛ ممارسات التوظيف التي تتبعها المنشآت فيما يتعلق بالشباب. كما سيجري الاضطلاع بعملية توثيق للممارسات الجيدة والشبكات القائمة ذات السجل الحافل من حيث تعزيز عمالة الشباب المستدامة. وسوف تنظم عدة مشاورات تقنية بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز التدريب جيد النوعية والارتقاء بالمهارات لصالح الشباب وتوافق المهارات والبحث عن عمل وروح تنظيم المشاريع لدى الشباب وحصول الشباب على الوظائف، وذلك بمشاركة منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال.

٣١. وسوف يستكمل المقترح الإجراءات الأخرى التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية للنظر في أداء سياسات العمالة على المستوى الوطني.

٣٢. وقد يرغب مجلس الإدارة في أن يجيز للمدير العام استخدام مبلغ ٤,٢ مليون دولار أمريكي من حساب البرامج الخاصة، على نحو ما يرد بالتفصيل أعلاه وبإيجاز في الفقرة ٤.

جنيف، ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١.

نقطة يتخذ قرار بشأنها: الفقرة ٣٢.